

بيان صحفي من رئاسة الجمهورية حول التحقيق مع باسم يوسف



الأربعاء 3 أبريل 2013 12:04 م

نافذة مصر

أصدرت رئاسة الجمهورية مساء الثلاثاء بيانا قالت فيه: "تود مؤسسة الرئاسة التذكير بأن مصر بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير أصبحت دولة قانون وتتمتع باستقلالية القضاء وبالتالي فإن استدعاء النيابة لأي مواطن مصري بغض النظر عن صفته وشهرته هو قرأ من صميم اختصاص النائب العام الذي يعمل بشكل مستقل وبدون أي تدخل من رئاسة الجمهورية"

كما تود مؤسسة الرئاسة في هذا السياق توضيح أنها لم تتقدم بأي بلاغ ضد الإعلامي باسم يوسف أو أي شخص آخر، وأن النظام القانوني في مصر يتيح لأي شخص التقدم ببلاغ للنائب العام وتُشدد مؤسسة الرئاسة على احترامها الكامل لحرية التعبير وحرية الصحافة والإعلام، حيث أن من حق كافة المواطنين التعبير عن أنفسهم بعيداً عن القيود التي كانت سائدة في ظل مرحلة ما قبل الثورة، علماً بأن أول تشريع صدر للرئيس محمد مرسي لدى توليه مهام منصبه كرئيس للجمهورية كان يتعلق بحظر الحبس الاحتياطي للإعلاميين"

وإذ تدعو مؤسسة الرئاسة المواطنين المصريين إلى ممارسة حقهم في التعبير عن الرأي، فإنها تحثهم على الإلتزام باحترام القانون".